المنظمة الخاصة "L'OS"

أو "المخ المدبر لثورة الفاتح من نوفمبر 1954"

أ. ابراهيم لونيسي

قسم التاريخ - جامعة مستغانم

تمهيد

يبدو أن حزب الشعب -حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية - قد استفاد كثيرا من تجربة لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا، وكذا من الأحداث الدامية التي عرفتها الجزائر خلال شهر ماي 1945 (❖) لذا نجد اللجنة المركزية للحزب تحدد في تقريرها المرفوع للمؤتمر الثاني للحزب في أفريل 1953، المراحل الواجب اتباعها لإنجاح أي مشروع ثوري وهي:

1/ مرحلة التحضير النفسي والمعنوي للشعب ليتقبل فكرة الثورة وهضمها بشكل جيد، ويطلق الحزب على هذه المرحلة مصطلح مرحلة (التهييج) وتعتبر اللجنة المركزية في التقرير نفسه أن الحزب قد تخطى هذه المرحلة بنجاح "لأن الشعب يفكر الآن تفكيرا قوميا".

2/ مرحلة التنظيم المادي، وترى اللجنة المركزية أن هذه المرحلة لا تهم الحزب لوحده فقط، بل تهم مجموع الشعب الجزائري بكامله، وبالتالي يجب أن يكون تفكير الحزب تفكيرا وطنيا شاملا، لأن الحزب عندما كان في مرحلة التحضير المعنوي كان في ذلك يتحمل مسؤولية أدبية لا مسؤولية مادية، إلا أنه بعد الدخول في مرحلة التحضير المادي بدأت نتائج عمله تمتد إلى مجموع الشعب وكافة أرجاء البلاد": إننا نحبذ ولا شك - أن تكون جميع القوى العاملة في سبيل الإستقلال بصفة أو بأخرى - منضوية تحت لواء

الحـزب، ولكـن إذا لم يكـن ذلـك فـإن علـى الحـزب أن يـذيب مصـالحه في مصـالح الجزائـر العامـة، لأن هـذه المصـالح متفقـة في جوهرها كل الإتفاق، بل أن المصالح الثانية هي التي تتحكم في المصالح الأولى" [1].

ومما لا شك فيه أن الحزب قد خطا خطوات هامة في إطار تنفيذه للمرحلة الثانية هذه، ونستنتج ذلك من الخطاب الذي افتتح به أحمد مزغنة أشغال المؤتمر الوطني الثاني للحزب أيام 4 و 6 أفريل 1953 : "وعند انتقال حزبنا من مرحلة التهييج إلى مرحلة التنظيم والتربية أظهر قوته أيضا بصموده أمام جميع أنواع القمع الذي لم يزل يصيب المناضلين والشعب ... كل ذلك لم يزد المناضلين والشعب إلا مرانا وتجربة، وأن تعليمات الكفاح التي أصدرها حزبنا سواء المتعلقة منها بالإنتخابات أو بأعمال الجماهير قد أصبحت موضع ثقة الشعب الجزائري وتأييده" [2].

وقبل شروعنا في الحديث عن التطورات المختلفة التي عرفتها المنظمة الخاصة، نود الإشارة إلى أن الحزب كان قد قرر الإعتماد على نفسه في عملية التحضير للثورة واستبعد في ذلك الإعتماد على أي طرف أجنبي مهما كانت طبيعته، إذ جاء في تقرير اللجنة المركزية - السابق ذكره - " إن حزبا سياسيا يحترم نفسه حقا لا يعول إلا على نفسه وعلى روح التضحية والتصميم على الإنتصار على المستغل بجميع الوسائل فيجب علينا

نحن الذين بعثنا الأمل في قلوب الجزائريين أن نرى الحالة العالمية على ما هي عليه لئلا نتعلق بأوهام خطيرة، ولا يوجد في التاريخ ذكر لشعب حرر شعبا آخر بدافع من الإنسانية" [3] واللجنة المركزية في هذه الفقرة توجه انتقادا لاذعا لتجربة "لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا" وتحذر مناضلي الحزب في الوقت نفسه من أن يتأثروا بما كان يجري في العالم من أحداث والمتمثلة في الحرب الباردة التي كانت مشتعلة بين المعسكرين الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الشرقي بزعامة الإتحاد السوفياتي -المنهار حاليا -.

1 - ظهور المنظمة الخاصة وأهدافها:

بعد أن عاد حزب الشعب إلى المعترك السياسي بتسمية جديدة إنتهج سياسة لم ترض بعض مناضليه، ولقد تعرض هذا الحزب إلى أزمة داخلية طفت على السطح في المؤتمر الأول الذي عقده الحزب يومي 15 و16 فيفري 1947 [4]، حيث ظهرت في هذا المؤتمر ثلاثة تيارات داخل الحزب:

الأول: يمثله تيار الشرعية ويرى ضرورة إشتراك الحزب في الإنتخابات ليعلن عن مبادئه في المجالس الرسمية.

الثاني: تيار حزب الشعب ويرى أنصاره ضرورة الإبقاء على النشاط السري للحزب وهذا بهدف المحافظة على شعبيته.

الثالث: يتمثل في أنصار العمل الثوري المسلح ويرى ضرورة البدء في العمل الثوري بتكوين منظمة عسكرية سرية لتقوم بالتحضير ليوم الميعاد ولقد تزعم هذا التيار نخبة من الشباب المتحمس للعمل العسكري، ولقد علق مصالي الحاج على هذا بقوله: " أني أوافق على إنشاء جناح عسكري يتولى تدريب المناضلين عسكريا وتكوينهم سياسيا وبذلك نكون قد هيأنا واستعجلنا جميع الوسائل من أجل تحرير البلاد".

وبذلك ظهرت إلى الوجود أول منظمة سرية عسكرية (المنظمة الخاصة) تابعة لحزب وطني جزائري ولقد سلمت مهمة تنظيمها وتسيير شؤونها للمناضل محمد بلوزداد، وبدون شك أن السبب الذي جعل إدارة الحزب تسلم مهام هذه المنظمة لمحمد بلوزداد كونه يتمتع بتجربة خاصة في هذا الميدان، إذ أنه كان هو المسؤول على لجنة الأمن التي كان الحزب قد أنشأها سنة 1944 وتم تنصيب حسين لحول واسطة بين قيادة المنظمة الخاصة وقيادة الحزب.

إن أول عمل قام به محمد بلوزداد هو تكوين النواة الأولى لهذه المنظمة، وذلك انطلاقا من القائمة التي سلمها له حسين لحول ليختار منها الأشخاص الذين تتوفر فيهم شروط العضوية في المنظمة، وقد تم تحديد هذه الشروط في المادة الثانية من القانون الأساسي الذي وضع لهذه المنظمة والذي سيأتي الحديث عنه لاحقا

وتتمثل هذه الشروط في الأمانة والشجاعة والنشاط والثبات والقدرة الذاتية، كما أن فترة التجنيد غير محدودة. وقد تم اختيارهم وفق شرطين أساسيين:

1 - اختيار العناصر الشجاعة المخلصة القادرة على التجند والإنقطاع عن الحياة الحزبية السياسية وعن الحياة العامة للتفرغ الكامل للنشاط الثوري.

2 - إختيار العناصر غير المعروفة على الصعيد السياسي، والتي لم تصطدم من قبل مع الإدارة الاستعمارية سياسيا وكانت تتابع النشاطات المختلفة التي كان يقوم بها الحزب.

وبناء على كل هذا قام محمد بلوزداد باختيار ثلاثمئة (300) مناضل كنواة أولى لهذه المنظمة التي شكلت أساسا لتحقيق جملة من الأهداف أبرزها إعداد طليعة مسلحة لتأطير الشعب الجزائري في ثورته التحريرية لهذا نجد قيادة المنظمة تضع نصب أعينها منذ أيامها الأولى قضية الحصول على الأسلحة والتدريب عليها.

وقد تمكنت المنظمة بفضل مجهوداتها ونشاطاتها من جمع الكثير من الأسلحة وأن تحضر العديد من المواقع الملائمة لتخزينه وإخفائه عن الأنظار بل والأكثر من ذلك قامت بإنشاء بعض الورشات لصنع الذخيرة الحربية والمنفجرات.

وقد كان التكوين شبه العسكري يشمل على دروس قتالية في الجبال مع التدريب الميداني على استعمال البوصلة

والخريطة. كما كان المناضل المنخرط في هذه المنظمة يتلقى دروسا خاصة في كيفية مواجهة الإستنطاق البوليسي في حالة القبض عليه، وهذا الإستنطاق يبدأ بالعنف المتبوع باللين، ثم الشروع في عملية ابتزاز ومحاولة استخدام المناضل ضد التنظيم الذي ينتمي إليه، وكانت كل هذه التدريبات تتم في مناطق منعزلة وغير معروفة لدى الإدارة الاستعمارية.

وإلى جانب التكوين العسكري كان المناضل المنخرط في المنظمة يتلقى تكوينا سياسيا وعقائديا يتركز أساسا على الدين الإسلامي. إذ كانت المنظمة تمارس نشاطاتها المختلفة في إطار المبادئ الإسلامية، كما كانت تركز على تدريس وتلقين الخطوط العامة للتاريخ الجزائري لمناضليها وخاصة تاريخ المقاومة الشعبية ضد الإستعمار الفرنسي مثل ثورة الأمير عبد القادر، ومقاومة بوبغلة، وأولاد سيدي الشيخ، ومقاومة الشيخ بوعمامة...وغيرها.

ونظرا لخطورة أهداف المنظمة الخاصة كان الحزب (الواجهة الشرعية) جد متخوف وأنها فرضت على الحزب فرضا من طرف الشباب المتحمس للعمل المسلح، وبدون شك أن هذا هو السبب الرئيسي الذي جعل المنظمة تعمل بدورها في حذر شديد، لأنها كانت تواجه معارضة شديدة من طرف دعاة الشرعية داخل الحزب لهذا قرر محمد بلوزداد أن يفصل بين المنظمة والتنظيمات

الأخرى التابعة للحزب، كما أن إدارة الحزب مارست نوعا من سياسة العزل لهذه المنظمة خوفا من أن يؤدي اكتشافها إلى حل الحزب ومنعه من ممارسة أي نشاط، وربما هذا ما يفسر لنا ما يذكره السيد أحمد بن بلة من أن محمد بلوزداد عندما كان على فراش الموت سنة 1949 كان يتشكك كثيرا في احتمال متابعة إدارة الحزب لجهد الإعداد للكفاح المسلح إلى نهايته الطبيعية، وكان رحمه الله يوصي زملاءه بالتيقض وبمتابعة هذا المسعى إلى غايته مهما كان الثمن [5].

وحتى يتسنى للمنظمة القيام بأعمالها كما يجب تم وضع قانون داخلي لها [6] أهم ما ينص عليه هذا القانون هو ضرورة إظهار الطاعة الكاملة من العضو المنخرط فيها لقيادته، والتنفيذ الحرفي للأوامر، والمسؤولية تقع على القائد وليس على المنفذ والشخص الراغب في الإنخراط يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية: (الإيمان والأمانة والشجاعة، والنشاط والثبات والقدرة الذاتية) وحتى لا تحدث الفوضى داخل المنظمة والتي من الممكن أن تعرقل أعمالها ونشاطاتها ينص القانون على أن كل شخص يريد مغادرة وحدته يجب أن يطلب من رئيسه إذنا بالذهاب في التاريخ والمدة والمكان الذي يرغب في الذهاب إليه ولا يغادر وحدته إلا بعد الحصول على الإذن، كما أن التحية العسكرية للضباط إلزامية قبل وبعد

الإجتماعات ولكنها ممنوعة في الخارج، وحضور الإجتماعات إلزامي لكل العناصر ويجب افتتاحها واختتامها بتحية وطنية.

كما أن هذا القانون حدد درجات الأخطاء التي يعاقب عليها وهي ثلاثة:

1 - بسيطة مثل التخلف عن الإجتماع أو الكسل أو التهاون في الخدمة أو القيام بسلوك سيئ.

2 - مخالفات كبرى مثل عدم الطاعة، أو القيام بعمل يدل على الضعف النفسي أو تقديم تقارير كاذبة، وكل مخالفة بسيطة تكررت 3 مرات تصبح كبرى.

3 - المخالفات الخطيرة وعلى رأسها الخيانة والهروب وإفشاء السر للعدو أو للأقارب، ولكل شخص أجنبي عن الوحدة الأصلية التي ينتمي إليها، وكل مخالفة كبيرة تكررت 3 مرات أصبحت خطيرة

أما العقوبات فهي تتراوح ما بين التوبيخ والإعدام، وهذه الأخيرة تسلط على من يرتكبون المخالفات الخطيرة.

ولقد عرفت هذه المنظمة خلال عمرها القصير الذي لا يتجاوز الأربع سنوات تطورات هامة سواء من حيث القيادة والتنظيم فهذه المنظمة عرفت ثلاث قيادات وهي:

القيادة الأولى:

كانت بقيادة محمد بلوزداد الذي كون قيادة أركان عامة من أحمد بن بلة ومحمد بوضياف وعبد القادر بلحاج، وهذا الأخير عين ضابطا للمنظمة بصفة مدرب عام وطني لجنود المنظمة [7] باعتباره كان ضابطا احتياطيا في الجيش الفرنسي برتبة ملازم، وقد تخرج من المدرسة العسكرية بشرشال وتجند للنضال في صفوف الحزب منذ 1945، ولقد ظل محمد بلوزداد قائدا عاما للمنظمة منذ تشكيلها إلى غاية نوفمبر 1947، وهذا يدفعنا إلى القول أن الفضل الأول في إرساء قواعد هذه المنظمة يعود إليه، ولقد تخلى عن قيادتها بسبب الانهاك والإرهاق الذي أصيب بهما نتيجة للجهود الكبيرة التي بذلها في خدمة المنظمة، خاصة وأنه كان مصابا بمرض السل منذ 1945.

وقد عوض محمد بلوزداد بالمناضل حسين آيت أحمد الذي شكل:

القيادة الثانية كانت على الشكل التالي:

- حسين آيت أحمد القائد العام
- عبد القادر بلحاج المدرب العام
- محمد بوضياف المسؤول على ناحية قسنطينة
- جيلالي رجيمي المسؤول على قطاع الجزائر -رقم واحد - ويتكون من

الجزائر العاصمة، والقبائل.

- محمد ماروك المسؤول على قطاع الجزائر - رقم اثنين - ويتكون من

التيطري ومتيجة والشلف [8].

أما المرحلة الأخيرة فكانت القيادة العامة في يد أحمد بن بلة، إذ أنه في سنة 1949 تم عزل حسين آيت أحمد من القيادة بسبب الشبهات التي أحاطت به بعد (الأزمة البربرية) [9]، وكانت تشكيلة القيادة الثالثة كما يلي [10]:

- أحمد بن بلة قائدا عاما
- عبد القادر بلحاج المدرب العسكري، والمفتش العام
- محمد بوسيطى مكلف بالمصالح العامة والإشتراك والإتصال والتعاون مع

التدريب العسكري

- محمد بوضياف مسؤولا على مقاطعة قسنطينة بمساعدة محمد العربي بن

مهيدي

- جيلالي رجيمي مسؤولا على مقاطعة الجزائر رقم -1 -
- أحمد محساس مسؤولا على مقاطعة الجزائر رقم -2 -
- عبد الرحمان بن سعيد مسؤولا على مقاطعة وهران بمساعدة حمو بوتليليس

ودائما في إطار الجانب التنظيمي قام مسؤولو المنظمة بتشكيل مجموعة من الأقسام المتخصصة وهي:

1 - قسم مختص في إيجاد مخابئ للمناضلين الذين تبحث عنهم السلطات الإستعمارية، وإعداد مخابئ للأسلحة والذخيرة.

2 - شبكة الإتصالات ومهمتها شراء أجهزة الإتصالات والتدرب على استعمالها والتعرف والإطلاع على تنظيمات وتحركات الأجهزة العسكرية والإدارية والبوليسية ومتابعة الخونة الذين تعتمد عليهم أجهزة المخابرات الإستعمارية في مختلف الظروف من أجل معرفة كل الأفكار والتحركات المشبوهة في الأوساط الوطنية حتى يتسنى له القضاء عليها في البداية.

3 - قسم المتفجرات تتمثل مهمته في صنع القنابل المتفجرة المحرقة والهجومية وكذلك دراسة تقنيات تخريب الجسور [11].

كما أن هذه المنظمة عرفت تطورات هامة من حيث عدد أعضائها إذ ارتفع إلى حوالي ألف عضو، وهذا حسب ما ذكره حسين لحول وذلك في بداية 1950 وهم موزعون كما يلي: 500 منهم في الجزائر و 300 في قسنطينة و200 في وهران، إلا أن محمد بوضياف يقدر العدد بحوالي 1000 و1500 عضو، أما أحمد بودة فيتراوح عنده فيما بين 1500 و1750 أما الرقم الذي أعطاه أحمد بن بلة للشرطة يوم أن ألقيَ عليه القبض فهو 600 عضو، ويذكر ابن

خدة أنه من الممكن أن يكون السبب الذي دفعه إلى تقليص العدد هو رغبته في التقليل من أهمية المنظمة [12].

ولقد قامت المنظمة بتسخير جميع الظروف التي كانت تحيط بها لخدمة أهدافها ومصالحها، فمثلا قامت بتسخير محمد خيضر الذي كان نائبا في البرلمان في نقل العناصر المطلوب القبض عليها، وكذلك وثائق المنظمة والأسلحة، وهذا بسبب تمتعه بالحصانة النيابية.

ولكن إلى جانب كل هذا فإن المنظمة كانت تعاني من بعض المشاكل ابرزها تخوف الواجهة الشرعية -حركة الانتصار للحريات الديمقراطية - من المنظمة كما أشرنا إلى ذلك من قبل، وهناك مشكلة أخرى لا تقل خطورة عن هذه وهي المشكلة المالية إذ أن الحزب كان يعاني من ضائقة مالية حادة [13] وهذا في الوقت الذي كانت مطالب المنظمة المالية ضخمة ففي شهر أفريل 1948 مثلا لم يكن بداخل صندوق الحزب سوى 16000 فرنك، في حين أن مرتبات الموظفين كانت تتعدى هذا المبلغ بأضعاف مضاعفة، حتى أن المسؤول على الشؤون المالية اضطر إلى أن يستأذن من إدارة الحزب أن يطلب قرضا ماليا مقداره 183500 فرنك، ويشير ابن العقون إلى أن أحمد بن بلة وحسين آيت أحمد اللذان كانا مطاردين من طرف الشرطة اقترحا على إدارة الحزب القيام بعملية هجومية على بريد وهران [15].

إلا أن هـذه المشـاكل لم تقـف عائقـا في وجـه تحركـات المنظمـة، إذ أنهـا قامـت بعـدة نشـاطات وبشـكل منـتظم. كمـا أنهـا نفذت جملة من العمليات فكيف تم كل ذلك؟

2 - بعض نشاطات المنظمة:

لقـد شـرعت المنظمـة منـذ ظهورهـا علـى المسـرح السياسـي الجزائري في القيام بمجموعة من النشاطات، وذلك بعد استكمال الإجـراءات المختلفـة مـن تشـكيل القيـادة العامـة ووضـع القـانون الداخلي، ولقد ارتبط تاريخ هذه المنظمة بثلاثة أنشطة خطيرة إلا أن درجة الخطورة متفاوتة، ولكن قبل أن نتعرف على هذه الأنشطة نحاول أن نلقي نظرة فاحصة على ما دار في اجتماع اللجنة المركزية للحزب في ديسمبر 1948 وذلك يخص نشاطات هذه المنظمة.

فحسب شهادة حسين لحول [16] فإن مناضلي هذه المنظمة طلبوا من قيادة الحزب أمرين: الأول هو الرفع من قيمة الدعم المادي المسخر لها، والثاني هو أن تأذن لهم قيادة الحزب بالقيام ببعض التجارب ويقول حسين لحول إن اللجنة المركزية وافقت على جل مطالبهم تقريبا - ولكنه لم يذكر لنا سوى هذين المطلبين فقط فما هي المطالب الأخرى وخاصة التي رفضت؟ فهل طالبت هذه المنظمة بضرورة الإسراع في العمل الثوري إلا أن اللجنة المركزية رفضت هذا الطلب؟ مع العلم أن حسين لحول استبعد أن يكون مثل

هـذا الطلـب قـد تم طرحـه في الإجتمـاع ولقـد بـرر ذلـك بالأسـباب التالية:

1 - المناضلون والشعب مـازالوا تحـت صـدمة أحـداث 8 مـاي 1945 الرهيبة، ولكـن في رأينـا علـى الأقل - هـذه التبريـر غير مقنـع لأنـه مـن المفـروض أن مـا حـدث يـوم 8 مـاي يجـب أن يكـون محفـزا علـى القيام بالثورة أكثر من أن يكون مثبطا.

2 - الأقلية التي كانت متحمسة للثورة لم تكن في رأينا قادرة على جر بقية المناضلين والشعب وراءها.

3 - المنظمة الخاصة لم توضع بعد على محك التجربة

ويذكر أحد الباحثين أن مسؤول المنظمة قد قدم في أواخر سنة 1948 تقريرا مفصلا للجنة المركزية للحزب وأبرز فيه الجوانب الأساسية والضرورية لاستكمال التحضيرات للثورة، كما يؤكد فيـه أن الثـورة ضـرورية وأساسـية لأن عهـود الإنـدماج والإصـلاح والشـرعية والإنتخابـات قـد ولـت نهائيـا... ثـم يتسـاءل التقريـر عـن إمكانيـات الشـعب الجزائـري الـتي سـوف يوظفهـا في معركـة التحريـر؟ ويجيـب واضـع التقريـر علـى السـؤال بقولـه:" إن قوتنـا قـوة معنوية تتمثل في روح المقاومة، وفي الإيمان بـالوطن... ومـع ذلـك فـإن الحـرب التحريريـة هـي الشـكل الوحيـد للكفـاح الملائـم لاوضـاع بلـدنا" كمـا أشـار صـاحب التقريـر إلى أن المجنـدين في المنظمـة قـد استوعبوا مناهج التدريبات المقررة، وأنهم في انتظار الأوامـر للشـروع

في تفجير الثورة، مؤكدا بأن الانتظار الطويل يسبب لهم الإحباط الشديد واليأس القاتل ولقد استشهد صاحب التقرير ببعض الأقوال التي كان يرددها المجندون "لاتسند عونا لصناديق الإنتخابات"، "اعطونا سلاحا" و"نريد أن نموت مرة واحدة" [17].

ويذكر أيضا ابن يوسف بن خدة في هذا الإطار أنه عندما اجتمعت اللجنة المركزية في زدين بعين الدفلة كانت من بين الأسئلة الخطيرة التي طرحت عليها: هل يمكن الشروع في العمل الثوري؟ ويقول ابن خدة إن قيادة المنظمة الخاصة كانت يومئذ تعتقد أنها جائزة لذلك إلا أن أغلبية أعضاء اللجنة المركزية ردوا على ذلك أن ساعة العمل لم تحن بعد والأفضل أن يتواصل التحضير وتكوين المزيد من الرجال المؤهلين لحمل السلاح، وبناء على ذلك تقرر إعطاء الأولوية للمنظمة الخاصة، بوضع خيرة المناضلين تحت تصرفها، وكذا الإمكانيات المالية والمادية اللازمة [18].

ويستدرك ابن خدة ذلك موضحا كيف أن العمل المسلح في تلك المرحلة كان غير ممكن ويذكر في ذلك بعضا من الأسباب وهي:

1 - المنظمة لم تكن قد تمرست بالقدر الكافي على العنف الثوري، والذي يثبت ذلك فشلها في عمليتي كاشيرو وتبسة ولو أنها نجحت إلى حد ما في عملية بريد وهران.

2 - خروج حزب الشعب بأزمتين خانقتين الأولى الأزمة البربرية والثانية تلك التي تسبب فيها الدكتور محمد الأمين دباغين.

إذن فالاجتماع الذي عقدته اللجنة المركزية للحزب في مزرعة زدين كان حاسما بالنسبة للمنظمة الخاصة التي أعطى لها الضوء الأخضر للقيام بجملة من العمليات العسكرية، تقوم هي بتحديدها، ولقد قامت في هذا الإطار بعدة عمليات إلا أن أبرزها وأخطرها ثلاث عمليات، وسنتحدث عنها بنوع من التفصيل في الصفحات الموالية.

أ -عملية كاشيرو: تعود أسباب هذه العملية إلى قيام الإدارة الإستعمارية في الجزائر بتشييد تمثال للأمير عبد القادر في قرية كاشيرو بنواحي معسكر والذي تم تدشينه في 15 أكتوبر 1949 بتنظيم حفل ضخم جدا حضره الوالي العام نيجلان Naegelen [19] ويبدو أن نيجلان أراد بهذا العمل أن يغطي على سياسته القمعية وأن يظهر نفسه كرسول للأخوة الفرنسية الإسلامية بإحيائه لذكرى الأمير.

ولقد كانت فكرة تدمير التمثال من اقتراح محمد بلوزداد لأنه اعتبر هذا التمثال إهانة بالغة الخطورة للأمير عبد القادر الذي كان يعد رمزا للوطنية الجزائرية، وليس هذا فقط بل يعد التمثال أيضا إهانة كبيرة لكل المشاعر الوطنية للشعب الجزائري. إلا أن عملية التدمير فشلت، ولقد برر الأشخاص المكلفون بها هذا الفشل بقولهم أن فتيل اللغم المستعمل للتفجير كان مبللا وكذلك

بسبب نباح الكلاب في الليل الذي أزعج منفذي العملية، وهم محمد يوسفي وماروك ومحمد أوعراب.

ب -عملية بريد وهران: لقد تم تنفيذ هذه العملية في الأشهر الأولى من سنة 1949، وفكرة هذه العملية كانت من اقتراح حسين آيت أحمد وأحمد بن بلة والسبب الذي دفع بهما إلى التفكير في هذه العملية هي الأزمة المالية الحادة التي كان يعاني منها الحزب، الذي أوشكت خزينته على الإفلاس، ويقول آيت أحمد واصفا حالة الحزب في بداية سنة 1949 "كانت مسألة الوسائل دائما ما تزال مطروحة ولكن خزينة الحزب كانت فارغة... وبالتالي لا توجد هناك أموال توضع تحت تصرف المنظمة الخاصة" ويضيف"أنه في إحدى جلسات المناقشة والتشاور للقيادة العامة للمنظمة الخاصة قررنا القيام بعملية بريد وهران" [20] وبعد الإتصال بحسين لحول اقترح هذا الأخير الفكرة على إدارة الحزب التي أعطت موافقتها على تنفيذ العملية [21].

وبذكر آيت أحمد أنه كانت لديهم طريقتان للقيام بالعملية، وهما من وضع وتخطيط جلول نميش [22] والذي كان موظفا في مركز بريد وهران وتتخلص الطريقتان فيما يلي:

-الأولى: الهجوم على قاطرة البريد الآتية من كولومب بشار في نهاية كل شهر

وهي محملة بمئات الملايين.

- الثانية: الهجوم على البريد المركزي بوهران مباشرة، الذي يقوم بجمع أموال
كثيرة في الإثنين الأول من كل شهر.

ولقد تم الإتفاق بين أفراد القيادة العامة على تنفيذ العملية وفق الخطة الثانية.

ويتفق جل الذين تحدثوا عن هذه العملية أنه تم تنفيذها في محاولتين الأولى فشلت وكانت بتاريخ 2 مارس 1949 وهو يصادف أول اثنين من هذا الشهر والمحاولة الثانية نفذت بنجاح في الاثنين الأول من شهر أفريل 1949.

ويذكر أحد المشاركين في العملية الأولى أنه تقرر الهجوم على البريد على الساعة السادسة وعشرون دقيقة وهي اللحظة التي يشرع فيها قابض البريد في عد النقود بعد اخراجها من الخزائن، وقبل إرسالها إلى البنك. وكان المبلغ المتوقع أخذه يقدر بـ 150 مليون فرنك، إلا أن المحاولة فشلت بسبب تباطؤ الأشخاص المكلفين بتنفيذ العملية، بحيث لم يتقنوا أدوارهم بشكل جيد، ضف إلى أن السيارة المستعملة كانت قديمة جدا مما جعلها مهددة بالإصابة بخلل في أي لحظة ممكنة، وهنا قرر محمد علي خيضر المسؤول على العملية إيقاف مواصلة تنفيذ العملية [23].

ويذكر محمد علي خيضر أنه توجه في اليوم نفسه إلى العاصمة لإخبار القيادة بالنتائج وهي الفشل وقرار تأجيل تنفيذ العملية وطرح عليها ثلاث نقاط قبل الشروع في المحاولة الثانية وهي:

1 - حل مشكلة السيارة لأن الإختيار عن طريق الصدفة كان غير مفيد في المحاولة الأولى.

2 - استبدال العناصر المكلفة بالتنفيذ بعناصر أخرى من المدينة

3 - التفكير في وسيلة لإبعاد العامل على البرق الذي يراقب المدخل الذي سيتسلل منه المهاجمون [24].

وعلى ضوء المحاولة الأولى تم التخطيط بإحكام للمحاولة الثانية تم تنفيذها بكل نجاح وقدر المبلغ المالي الذي تم الاستيلاء عليه بحوالي 3.771.000 فرنك [25].

ونشير هنا إلى أنه هناك العديد من الروايات والشهادات التي تتحدث عن هذه العملية، وبين كل رواية وأخرى اختلافات كثيرة، وبعضها يعتبر جذري، لهذا فإن هذه العملية في حاجة إلى دراسة مستقلة حتى يتمكن الدارس من تغطية كل جوانبها والإطلاع على كل الشهادات التي قيلت عنها، وعقد مقارنات بينها.

إن الحديث عن عملية بريد وهران يجرنا إلى طرح سؤال هام جدا وهو لماذا الهجوم على بريد وهران بالذات دون سواه من المراكز البريدية الأخرى؟ أم أن بريد وهران لم يكن سوى بداية

لعمليات أخرى تهدف المنظمة من ورائها إلى استرجاع أموال الشعب الجزائري التي نهبتها السلطات الإستعمارية وأن السبب الذي جعلهم يبدأون ببريد وهران هو وجود بختي نميش كموظف فيه وهذا سيسهل لهم تنفيذ العملية؟ ربما هذا هو الدافع، خاصة وأن المناضل محمد علي خيضر يؤكد ذلك في شهادته، إذ يقول أن السبب الذي ذكره المسؤولون المحليون في وهران والذين أشرفوا على تنفيذ العملية والتحضير لها هو: "أن فرنسا تقوم بنهب شعبنا نهبا منظما ونحن بما سنقدم عليه إنما نسترجع جزءا مما تسرقه فرنسا، وبهذا الجزء نشتري الأسلحة اللازمة لتسليح المنظمة الخاصة ومحاربة الإستعمار الفرنسي" فهل يمكن لنا أن نفهم من خلال هذا الكلام أن قيادة الأركان العامة للمنظمة الخاصة تكون قد خططت للقيام بعمليات أخرى تمس مراكز بريدية أخرى وهذا في إطار استرجاع أموال الشعب؟ إلا أن اكتشاف أمر المنظمة والتطورات التي حدثت بعد ذلك أنهى كل شيء؟ أم لأنهم كانوا يعرفون جيدا مداخل ومخارج بريد وهران باعتبار أن احد مسؤولي المنظمة ذلك أنهى كل شيء؟ أم لأنهم كانوا يعرفون جيدا مداخل ومخارج بريد وهران باعتبار أن أحد مسؤولي المنظمة وهو بختي نميش يشتغل في هذا المركز، خاصة وأن أحمد بن بلة وآيت أحمد وضعا خطة الهجوم انطلاقا من ذلك الوصف الدقيق الذي قدمه لهم بختي نميش، ويذكر المناضل محمد علي خيضر

في شهادته أن العملية درست على ضوء تصميم للبريد يتضمن المداخل وبيت المال وغيرها... وتقرر تسلل الفوج المهاجم إلى بيت المال من مدخل الموظفين وهو مدخل يمر بمكتب العامل على ارسال البرقيات المستعجلة؟

ج - عملية تبسة: وتتمثل في القيام بتأديب بعض أعضاء المنظمة الذين قاموا بتصرفات منافية لمبادئ الحركة، ولقد اتخذ قرار التأديب من طرف قيادة قسنطينة المتمثلة في الثلاثي محمد بوضياف والعربي بن مهيدي وديدوش مراد، ولقد تم تنفيذ العملية تحت إشراف ديدوش مراد.

ويقول مصطفى بن عودة: "إن عملية التأديب بدأت في قسنطينة حيث مست بعض المناضلين ثم توجهنا إلى تبسة لتأديب مناضلين وهما عبد القادر رحيم وأحمد لورس" ويضيف ابن عودة" إنه بعد القيام بالعملية رجعت الجماعة المكلفة بذلك إلى قسنطينة وأثناء الليل توقفت بوادي الزناتي بحثا عن البنزين، وكان ديدوش مراد يعرف بعض المناضلين هناك فقصدهم رفقة ابن عودة وعبد الباقي بخوس بينما بقي حسين بن زعيم وابراهيم عجامي في السيارة وعندما عاد ديدوش ومن معه لم يجدوا أي أثر للسيارة ومن فيها، وبعد أن عرفوا أن الشرطة قد ألقت القبض على زملائهم قرر ديدوش الرجوع إلى قسنطينة وابن عودة وعبد الباقي إلى عنابة .[26]

والسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هنا هو: كيف علم رجال الدرك بهؤلاء الأشخاص، وبتحركاتهم، يقول ابن عودة إن رجال السلطة الإستعمارية كانوا على علم بتحركات عناصر المنظمة الخاصة من خلال عمليات سابقة، منها عملية جمع المتفجرات من منجم الونزة ومن مخزن المفرقعات بالمنجم الكائن بفيليبفيل - سكيكدة حاليا - التي كان يشرف عليها سويداني بوجمعة وعملية بريد وهران.

ولكن كيف عرف رجال الدرك تحركات المجموعة المكلفة بعملية التأديب؟ إحدى الروايات تقول إن المنظمة الخاصة قررت إعدام أحد مناضليها الذي أراد الخروج منها وهذا يعد ممنوعا في قانونها الداخلي، لأن المناضل يكون قد تعرف على كل أسرار المنظمة وبالتالي تقرر إعدامه، بعد تنفيذ القرار تبين أن الرجل لم يمت واتصل بالشرطة الفرنسية وأخبرها عن التنظيم. (27)

إذن فعملية تبسة الفاشلة هذه تعتبر بداية نهاية الجناح الشبه العسكري لحزب الشعب الجزائري ظاهريا على الأقل، فكيف كان مصير هذه المنظمة وأعضاؤها، وكيف كانت نظرة الواجهة الشرعية لهذه العملية.؟

3 -اكتشاف المنظمة:

عند الحديث عن اكتشاف المنظمة الخاصة وكيف تم ذلك أسئلة كثيرة تتبادر إلى الأذهان، وتطرح نفسها بإلحاح على الدارس، كيف استطاعت الإدارة الفرنسية اكتشافها رغم السرية التي كانت تكتنفها حتى أن الحزب أعطى لها استقلالية شبه تامة في شؤون المالية والإدارية، وغيرها وهذا حفاظا على السير الطبيعي للنشاطات الرسمية للحزب التي كانت متابعة بدقة من طرف الإدارة الإستعمارية؟ فهل للواجهة الشرعية للتنظيم دور في ذلك؟ هل كانت تخوفات محمد بلوزداد التي سبق ذكرها في محلها؟ إلا أن أبرز الأسئلة المطروحة في نظرنا على الأقل هو: هل للسيد عبد القادر بلحاج دور في اكتشاف هذه المنظمة؟ خاصة وأن عمر بوداود يتهمه بأنه كان على اتصال دائم بالأمن الفرنسي وهذا منذ سنة 1948 [28]، إذ يقول عنه "... لقد ساورتني الشكوك في هذا المسؤول الكبير أثناء اجتماع سري عقدناه بالشراقة. وكانت التعليمات الأولية التي تلقيتها في مدرسة النضال، أن المناضل يحاول ما أمكن أن يتهرب من الشرطة في حالة البحث عنه لكن تعليمات بلحاج في الإجتماع المذكور كانت مخالفة تماما، حيث قال إذا فتشت مصالح الأمن عن مناضل ما فلا داعي للتهرب، والمهم أن يصمد فقط عند

الإستنطاق". وهناك دليلان آخران يمكن لنا اضافتهما إلى الدليل السابق

الأول: أثناء اجتماع اللجنة المركزية للحزب في ديسمبر 1948 في عين دفلة بمنطقة (زدين) والذي تم في مزرعة تابعة لهذا الشخص -أي عبد القادر بلحاج الجيلالي - لاحظت فرق الأمن التابعة للحزب المكلفة بالحراسة أشخاصا مشكوك فيهم يحومون حول مكان الإجتماع مما اضطر أعضاء اللجنة المركزية إلى مغادرة المكان على وجه السرعة [29] ويمكن لنا هنا اتهام عبد القادر بلحاج بأنه هو الذي بلغ الشرطة بذلك الإجتماع، خاصة وأن التاريخ الذي حدد للإجتماع يصادف الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر حيث تكون الشرطة منشغلة بأعياد رأس السنة.

الثاني: الوجه الخياني الذي ظهر به هذا الشخص بعد اطلاق سراحه مباشرة سنة 1951، والذي أصبح هذا الوجه بشعا أثناء الثورة التحريرية حيث لقب نفسه باسم (كوبيس) وقام بالعديد من الجرائم في حق الثورة الجزائرية [30].

من خلال كل هذا يمكن القول إن الإستعمار الفرنسي كان يعرف الكثير عن هذه المنظمة عن طريق هذا الرجل الذي كان يشتغل في منصب حساس جدا داخل المنظمة، وعندما رأت الإدارة الاستعمارية أن هذه المنظمة أصبحت تشكل خطرا كبيرا على مستقبلها في الجزائر قامت بتمزيقها والتنكيل بأعضائها،

ولقد ساعدتها في ذلك الواجهة الشرعية للحزب بعد أن تم اكتشاف المنظمة اتخذت مواقف اتسمت بالتخلي والتنكر لها ولأعضائها، وان إدارة الحزب سعت إلى التخلص منها وانكرت وجودها وذلك بقولها أن ما حدث ما هو إلا مؤامرة دبرتها الأوساط الإستعمارية. وأن هذا معناه أن الحزب قد تخلى عن فكرة الإعداد للكفاح المسلح من جهة، ومن جهة بين مدى إصرار إدارة الحزب على التمسك بالشرعية الإستعمارية والعمل تحت لوائها بأي ثمن [31].

ولكن حسب اعتقادنا فإن هذا الموقف كان إيجابيا من سلطة الحزب لأنه لو لم تفعل ذلك وأعلنت عن وجود التنظيم فعلا لتسبب ذلك في خراب الحزب وأعطت للإدارة الإستعمارية الحجة في أن تضطهد كل أعضائه بدون استثناء ومن الممكن أن يتسبب ذلك في تأخير قيام الثورة التحريرية لسنوات طويلة.

ويذكر الدكتور جمال قنان أن إدارة الحزب أجبرت عشرات المناضلين على تسليم أنفسهم للشرطة الفرنسية طواعية والذين لم يخضعوا للقرار تعرضوا للتشريد ولم تتحمل إدارة الحزب مسؤولياتها نحوهم إلا عن كره فقامت بإبعاد بعضهم إلى الخارج، والبعض الآخر عاش متخفيا في الأوراس وجرجرة [32].

ونجد بعض المؤرخين والدارسين يحملون مسؤولية اكتشاف أمر المنظمة إلى الحزب وعلى رأس هؤلاء الدكتور

العربي الزبيري الذي ذهب مذهبا خطيرا جدا في كتابه الثورة الجزائرية في عامها الأول [33] في القارئ لها بإمعان يفهم من ورائها أن المسؤولية يتحملها الحزب -الواجهة الشرعية - إذ يقول إنه لم يرق لقيادة الحزب أن تحقق المنظمة الخاصة كل هذه النتائج الإيجابية والمتمثلة في إعداد جيش كامل بجميع الشروط الضرورية للدخول في المعركة، وأن قيادة الحزب لم تكن ترغب في قطع جميع العلاقات مع الإدارة الإستعمارية لأجل ذلك فإنها لم تعط الإشارة الخضراء لخوض المعركة الحاسمة وظلت تسوق إطارات المنظمة إلى أن علمت سلطات الإحتلال بحقيقة الأمر سنة 1950 فاستعملت القمع والمطاردة لإتلاف تنظيم تطلب إقامته وقتا طويلا وتضحيات جسام.

ويقول الباحث نفسه إنه من الممكن جدا أن تكون لقيادة الحزب يد في اكتشاف هياكل المنظمة الخاصة لأنها أصبحت تشكل خطرا على إدارة الحزب التي من الممكن أن تتسبب لها المنظمة في انفجار، وبما أن إدارة الحزب لم تكن قادرة على حلها بدون سبب واضح لا على إعطائها الإشارة الخضراء للدخول في المرحلة الثانية من مخططها "فإننا لا نستبعد أن تكون قد اخبرت عليها ليكتشف أمرها فتتخلص منها" والدليل الذي اعتمد عليه الدكتور الزبيري للتأكيد على ما ذهب إليه هو رفض قيادة الحزب إعادة هيكلة المنظمة وتدعيم صفوفها، وهذا عندما

طالبت مجموعة من أعضائها ذلك من قيادة الحزب بل كان رد هذه الأخيرة يتمثل في حل المنظمة نهائيا.

ونحن بدورنا نرجح الرأي الذي ذهب إليه الدكتور العربي الزبيري بل وندعمه ببعض الشهادات التي صرح بها بعض أعضاء المنظمة - فمثلا يقول احمد بوشعيب [34] إنه في 22 أو 23 مارس 1950 قدم العربي ابن مهيدي إلى عنابة وطلب مني الاستسلام إلى السلطات الفرنسية وكان ابن مهيدي غير مقتنع بذلك لأنه كان يدرك أن الإستسلام لم يكن بالمسلك الصحيح ولقد قال ابن مهيدي لبوشعيب "إنهم قاموا بخيانتنا" ولهذه الجملة أبعاد خطيرة جدا وخاصة وأنها صدرت من مناضل له مكانته البارزة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية.

ويضيف أحمد بوشعيب موضحا موقف الشهيد العربي بن مهيدي قائلا: "...إذن فإن ابن مهيدي امتثل للأوامر أي أنه طلب منا الإستسلام لأن الحزب آنذاك... لم يعد يؤمن بالكفاح المسلح".

كما يمكن لنا أن نضيف إلى كل هذا ذلك الإصرار الذي أظهره بعض أعضاء المنظمة الخاصة في إعادة بعثها من جديد وعلى رأس هؤلاء الشهيد مصطفى بن بولعيد والذي يمكن القول أنه تمرد على الواجهة الشرعية للحزب، فلقد نجح هذا المناضل رفقة

مناضلين اخرين في إعادة بعث الحياة في المنظمة في بعض مناطق الوطن.

ولكن إلى جانب هذه المواقف المضادة للحزب وواجهته الشرعية نجد بعض المواقف والشهادات المؤيدة لموقف الإدارة، وتقول إنها وقفت موقفا حكيما في المصيبة التي حلت بالحزب فمثلا نجد ابن خدة يقول بأنه عندما أعلن الإستعمار عن اكتشافه المنظمة حدث ارتباك كبير في صفوف قيادة الحزب التي قامت بمشاورات عديدة وشاقة انتهت إلى شن هجوم مضاد تحت عنوان "المؤامرة الاستعمارية" أي أن الإدارة الفرنسية اختلقت موضوع المنظمة الخاصة لضرب الحركة، اتبعت هذا الهجوم المضاد بحملة دعائية واسعة النطاق دشنتها صحيفة (الجزائر الحرة) في عددها الصادر في 1 أفريل 1951 بعنوان مثير "هل نحن على أبواب 8 ماي جديد" ويقول ابن خدة إن هذا التكتيك كان مفيدا جدا، إذ اضطر العدو إلى وقف حملته وبذلك تم انقاذ التنظيم السياسي للحركة، وبقايا عناصر المنظمة الخاصة من ويلات القمع والإرهاب.

ويذكر أيضا أنه بعد مرور حوالي سنة على هذه العملية صدر عن اللجنة المركزية للحزب في فبراير 1951 القرار التالي:

1 - التمسك بمبدأ الكفاح المسلح والمنظمة الخاصة

2 - وقف نشاط المنظمة وإلحاق عناصرها بالمنظمة السياسية في انتظار إعادة تكوينها على أسس جديدة.

ويشير حسين لحول في هذا الإطار أيضا أنه أمام اكتشاف المنظمة اضطرت قيادة الحزب إلى إعلان قرار حل الأجزاء المفككة مع الحفاظ على الخلايا التي لم تكتشف، وكان أهمها في منطقة الأوراس [36]، أما عيسى كشيدة فيؤكد إن إدارة الحزب أولت اهتماما بالغا لأعضاء المنظمة ولم تهملهم [37].

وهناك شهادات أخرى كثيرة تدخل في هذا الإطار ولكن مهما يكن من أمر كل فإن أهم ما يمكن قوله أمام كل هذه التناقضات الكثيرة الموجودة في هذه الشهادات وفي هذه المواقف والأحكام الصادرة من طرف بعض، الدارسين، هو أن هذه المنظمة بالرغم من كل ما حدث لها سنة 1950 فإن أعضائها ومناضليها شكلوا فيما بعد النواة الأولى للقيادة الثورية التي فجرت ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 أي بمعنى أدق فإن هذه المنظمة تعد بحق "المخ المدبر والمفجر للثورة التحريرية الكبرى".

الهوامش

❖ - حول هذا الموضوع عد إلى: ابراهيم لونيسي "تجدد فكرة العمل المسلح في الجزائر ابان الحرب العالمية الثانية"، مجلة المصادر - تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد الرابع، 2001 ص،ص 88 -102.

1 - يحيى بوعزيز، الإيديولوجية السياسية للحركة الوطنية الجزائرية. د.م.ج، الجزائر 1986، ص .103

2 - المصدر نفسه، ص .78

3 - المصدر نفسه، ص 85، وهو هنا يشير إلى الحرب الباردة التي كانت دائرة بين المعسكرين الشرقي والغربي.

4 - عن هذه الأزمة أنظر: ابراهيم لونيسي، أزمة جزب الشعب الجزائري خلفياتها وأبعادها، "المصادر، العدد الثاني، .1999

5 - جمال قنان، "دور الشهيد مصطفى بن بولعيد في الاعداد لغرة نوفمبر 1954"، جريدة الشعب الأعداد الصادرة أيام 19 و 20 و21 مارس .1990

6 - أنظر النص الكامل للقانون في عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون: "الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر م.و.ك. الجزائر 1986، ج3،ص 21 - 25.

7- Mahfoud Kaddache, Histoire du nationalisme algérien E.N.A.L.,Alger, 2ème édition, T2, p.776.

ويذكر أن والده كان ضابطا في الجيش الفرنسي برتبة نقيب.

8 -عن هذا التقسيم انظر المصدر لنفسه 777/2 في حين أن التقسيم الذي يقدمه بن يوسف بن خدة مغاير لهذا، إذ يضم كل من متيجة والتيطري إلى المنطقة رقم واحد والمنطقة الثانية تتكون من الشلف والظهرة انظر:

Benyoucef Benkhedda, Les origines du 1er novembre 1954 (Alger 1989) p.134.

9 -أشار إلى ذلك كل من ابن العقون في مذكراته، الجزء الثالث ص 30، وابن خدة في ص 142، ويقول عنه بأنه هو الرأس المدبر لتلك الأزمة، كما أشار إلى ذلك رابح بيطاط

في تدخله أثناء الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة في أواخر شهر أكتوبر 1981، أنظر مجلة "أول نوفمبر" العدد 54 سنة 1982، ص .26

10- Benkhedda,Op-Cit, p.142-143.

11 - محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية (دار البعث قسنطينة 1985 ص 242، وانظر أيضا.

- Ahmed Mahsas: Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la 1ère guerre mondiale à 1954 Alger,1990,p,256-257

12- Benkhedda,Op-Cit, p.150.

13- Hocine Ait Ahmed, Mémoires d'un combattant (Alger, 1990),p.165.

14 - ابن العقون، المصدر السابق، ص29/3، و أيضا Benkhedda,Op-Cit, p.146

15 - ابن العقون ، المصدر نفسه، 29/3، Ait Ahmed, Op-Cit, p156

16 - محمد عباس، رواد الوطنية (مطبعة دحلب، الجزائر 1992) ج2 ص 54 -55.

17 - العلوي، مرجع سابق ص 244 -246

18- Benkhedda, p.150.

19- M.E Naegelen, Mission en Algérie ,Paris, 1962, p.p 165-168.

20- Ait Ahmed,Op-Cit, p.165.

21- Kaddache,Op-Cit, 2/780.

22 - وهو بختي نميش الذي اصبح وزيرا للمجاهدين فيما بعد

23 - أنظر شهادة محمد علي خيضر في: محمد عباس رواد الوطنية ج2 ص323 - 325، وانظر أيضا شهادة بلحاج بوشعيب في:

محمد عباس، ثوار عظماء (مطبعة دحلب الجزائر 1991) ج1/ص 109 -110

24 -شهادة محمد علي خيضر في المصدر نفسه

25 - لمن أراد المزيد من المعلومات عن هذه العملية فعليه بالرجوع إلى بعض الشهادات الواردة في كتاب محمد عباس: رواد الوطنية - مرجع سابق.

26 - أنظر شهادة عمارة بن عودة في: محمد عباس: ثوار عضماء ص 85 -86 وانظر أيضا عن هذه العملية شهادات أخرى في المصدر نفسه، وانظر أيضا 2/854 Kaddache,Op-Cit

27 -محمد لحسن ازغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (م.و.ك.الجزائر) الهامش رقم 29 ص 79 ولكن المؤلف لم يذكر لنا المصدر الذي استقى منه هذه الرواية.

28 -انظر شهادته في جريدة الشعب 19 جوان 1989

29-Ait Ahmed,Op-Cit, p.160, Benkhedda,Op-Cit, p.139

30 -الرائد لخضر بورقعة، شاهد على إغتيال الثورة، دار الحكمة، الجزائر، 1990، ص 75 -.79

31 -ج.قنان، المصدر السابق

32 - نفسه

33 -محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، قسنطينة، 1984، ص79 و 80 وما بعدهما.

34 -العدد الثالث من مجلة الباحث التابعة لمصلحة التاريخ للجيش، الصادر في نوفمبر 1985

35- Benkhedda, p156-157

36 -أنظر شهادته في رواد الوطنية لمحمد عباس، ص .55

37 -أنظر شهادته المنشورة، في جريدة الشعب، ليوم 4 جانفي 1988.